المحاضرة الرابعة
نماذج ونظريات التنمية عبر الزمن

على اعتبار أن النماذج الغربية كانت هي السباقة في انتاج السياسات فيما يتعلق بالمدينة، نستحضر البعض منها كالنموذج الفرنسي والبريطاني، ثم نعرج إلى عرض النموذج المغربي والجزائري.

1/ النموذج الفرنسي: اتجهت فرنسا لعديد من السنوات إلى معالجة المشاكل الأكثر حدة في المجتمع الفرنسي، بدءا من ظاهرة العنف والتسرب المدرسي ومشاكل التمييز العنصري في العمل وصولا إلى العزلة الحضرية والمجالية، إلى أن خلصت إلى أن دور الدولة يتميز بتحديدها لأهداف كل المحاور الكبرى لتدخلاتها وتجميعها لتصب في محاربة العزلة والاستبعاد الاجتماعي والتمييز السلبي التي كانت تعاني منه بعض الفضاءات الحضرية، كما أخذت الدولة من خلال هذه السياسة دورا جديدا بجعلها كمحفز للطاقات والكفاءات، وقد لخص تقرير التقييم الصادر سنة 1999 أن 20 سنة من تفعيل سياسة المدينة ساهمت في تطوير الفعل العمومي واعتماد منطق جديد في الفعل من خلال إشراك عدد كبير من الفاعلين في معركة مكافحة العزلة والاستبعاد الاجتماعيين.

يمكن القول أن الاختلالات الواضحة في البنية السكنية بين العرض والطلب وتفاقم آثار المشكلات الناجمة عن ازدياد عدد السكان وما ينجم عنها من ضغط وآثار سلبية على البيئة العمرانية والخدماتية والثقافية والسياحية للمدينة، وكذا تنامي الفوارق في مستوى الخدمات المقدمة، والدخل والتوازن الجهوي بين العاصمة باريس وضواحيها، وبالتالي سعى المخططين والقائمين على الوضع آنذاك على تبني حلول تخطيطية للخروج من الأزمة وبالتالي تحسين مستوى المدينة والمواطن الذي يعتبر ضمن الأولويات التي لا ينبغي التغافل عنها، وبالتالي توجه السعي نحو الحلول العمرانية التي من شأنها استيعاب التدفقات السكانية بالموازاة مع ما يتوفر من خدمات أساسية وبنى تحتية وقد اعتمدت تلك الخطة في الأساس على سياسة إنشاء المدن الجديدة التي تعتبر أكثر الحلول نجاعة لحل المشكلات العمرانية والحد من تفاقمها.

هكـذا تجلـت ملامـح السياسـة العمرانيـة الفرنسـية في تبني التوجـه القـائم على تنميـة محـيط مدينـة بـاريس والضـواحي المتاخمـة لهـا بهـدف التخفيـف مـن وطـأة التركيـز السـكاني الشـديد في إطـار سياسـة شـاملة تعتمـد على التنمية الإقليمية والشاملة للبلاد.

ب/ النمـوذج البريطـاني: ارتكـزت السياسـة العمرانيـة في بريطانيـا على إعـداد مخططـات للتنميـة الشـاملة مـع التركيـز على إعـادة تهيئـة إقلـيم لنـدن وذلـك باستصـدار مراسـيم وقـوانين تتضـمن إنشـاء وزارة المـدن والقـرى عـام 1942 وكذا إقرار قانون إنشاء المدن الجديدة 1946، وبناءا عليه تم وضع مخطط عام تضمن عدة توصيات:

- الحد من انشاء المزيد من الصناعات داخل مدينة لندن واقليمها.
- إصدار قوانين للحد من زيادة فرص العمل بمجال الصناعة بمدينة لندن.
- تشجيع إقامة الأنشطة الصناعية خارج منطقة لندن وضواحيها.
- إنشاء هيئة تخطيطية خاصة بخدمة مدينة لندن وإقليمها.
- توطين السكان في مدن جديدة خارج الحزام الأخضر لخفض التركيز السكاني بلندن.
- خلـق فـرص التـوازن بـين السـكان وفـرص العمـل في المـدن الجديـدة الثمانيـة المقامـة والتي خططـت لاسـتيعاب حوالي 400 ألف نسمة.

ج/ النمـوذج المغربـي: بعـد الاسـتقلال عـرف المغـرب وضـعية حرجـة معقـدة، حيـث ارتفـع النمـو الحضـري إلى حـوالي 4,5 في المئـة سـنويا، وارتفـاع حـدة الهجـرة القرويـة التي اتجهـت نحـو المـدن الكبرى، ممـا أدى بالدولـة إلى إحـداث مشـاريع كبرى أخـذت طـابع "مـدن جديـدة "بعـد فشـل السياسـة السـكنية المتبعـة لمـا بعـد 1956 ، إلا أن الصـعوبات التي طرحتهـا المسـألة الحضـرية تزايـدت وبالتـالي ضـرورة البحـث عـن مقاربـة لوضـع حـد للتـدهور الـذي تشـهده العديـد مـن المـدن المغربيـة وضـواحيها، ولهشاشـة البنيـة الاجتماعيـة الأمـر الـذي أدى إلى تبني سياسـة المـدن الجديـدة لغـرض الـتحكم في التعمير بمحـيط وأرجـاء التجمعـات السـكنية الكبرى، مـن خـلال التخفيـف مـن حجـم الضـغط الـذي تعرفه المدن الكبرى أساسا.

ومع بداية الألفية الثالثة عملت السلطات العمومية على تبني سياسة جديدة للتخطيط الحضري مرتكزة على مفهوم " **التنمية الجهوية**" وهي سياسة إنجاز المدن الجديدة أو المدن الفلكية لدعم وتنمية المراكز المتواجدة في ضواحي المدن الكبرى وإحداث توازن جهوي والتخفيف من حدة الارتفاع الديمغرافي الشديد لهذه المدن، وفي أواخر التسعينات انبثقت فكرة إنشاء المدن الجديدة بالمغرب لتخفيف العبء والضغط عن المدن الكبرى بصفة عامة وبصفة أخص استيعاب النمو الحضري لمدينة مراكش وضواحيها عبر إعداد نسيج حضري متماسك ينبني على الاندماج والتنوع من الناحية الوظيفية والاجتماعية وعلى الاستعمال الأمثل للمجال.